# دراسة تحليلية لظاهرة تضخم الدرجات في نتائج اختبارات الثانوية العامة في الجمهورية اليمنية: الأسباب والحلول المقترحة

**أريبة عبد الله أحمد ناصر الرطيل**
قسم المناهج وطرائق التدريس كلية التربية عدن ـ جامعة عدن ـ مركز البحوث والتطوير التربوي عدن

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2026)20.1.207

**الملخص:** يهدف هذا البحث إلى تحليل نتائج اختبارات الثانوية العامة في الجمهورية اليمنية للأعوام الدراسية (2020–2021م و2021–2022م)، للكشف عن مدى انتشار ظاهرة تضخم الدرجات، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على قاعدة بيانات صادرة عن وزارة التربية والتعليم لدرجات الطلبة في مختلف المحافظات.

أظهرت نتائج العام الدراسي 2020-2021 أن المتوسط الحسابي لدرجات الطلبة بلغ (83.09)، والانحراف المعياري (37.09)، بينما بلغت نسبة النجاح (83.1%)، ونسبة الحاصلين على معدل 90% فأعلى (23.5%)، أما في عام 2021-2022، فبلغ المتوسط الحسابي (81.36)، والانحراف المعياري (19.8)، ونسبة النجاح (95.8%)، ونسبة الحاصلين على معدل 90% فأعلى (23.1%).

تشير هذه النتائج إلى ارتفاع غير طبيعي في نسب النجاح والمعدلات المرتفعة، مما يدل على وجود تضخم في الدرجات، بالإضافة إلى فروقات بين المحافظات تعكس تفاوتًا في مصداقية تطبيق الاختبارات.

بناءً على ذلك، يوصي البحث بإعادة النظر في نظام التقييم وضبط آليات التقويم لضمان عدالة النتائج وجودتها.

**الكلمات المفتاحية:** الثانوية العامة، تضخم الدرجات، التقييم التربوي، النظام الامتحاني.

**مقدمة:** تُعدّ عملية التقويم من أهم العمليات التربوية التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية في تحسين أدائها واتخاذ قرارات دقيقة ومدروسة. ولا يعد التقويم مجرد إصدار أحكام بل يتجاوز ذلك إلى تقديم تغذية راجعة تساعد على تصحيح المسارات التعليمية وتعزيز نقاط القوة ومعالجة جوانب القصور. من أبرز أدوات التقويم التربوي "الاختبارات التحصيلية"، التي تعكس تحصيل الطالب بشكل كمي، وتُعتبر اختبارات الثانوية العامة واحدة من أهم أدوات القياس الوطني، نظرًا لأنها تُحدد مستقبل الطالب الأكاديمي والمهني، وتستخدم في القبول الجامعي وتوزيع التخصصات. لذلك، تُعَدّ هذه الاختبارات مرآة لمستوى أداء النظام التعليمي. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة شهدت في اليمن عدة دول أخرى ظهور ظاهرة تُعرف بـ "تضخم الدرجات"، وهي ارتفاع غير مبرر في معدلات الطلبة ونسب النجاح، دون أن يكون هناك تحسن مماثل في جودة التعليم أو أداء الطلبة الحقيقي.

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن هذه الظاهرة تضعف من مصداقية نظام التقييم، وتؤثر سلبًا على التعليم الجامعي وسوق العمل. (O'Grady, 2019 ؛ Allen, 2005 ؛ Alhammadi, 2019)

وتظهر تجارب دولية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا تفشي هذه الظاهرة أيضًا، مما يجعل منها تحديًا عالميًا لا يقتصر على الدول النامية. في هذا السياق، تظهر الحاجة لدراسة الظاهرة في السياق اليمني بشكل تحليلي بهدف اقتراح حلول علمية.

**مشكلة البحث:** تُعدّ نتائج اختبارات الثانوية العامة في اليمن معيارًا رئيسًا لتحديد مستقبل الطلبة الأكاديمي، كما تُستخدم في تقييم جودة التعليم ومدى تحقق الأهداف التربوية. لكن الارتفاع غير مسبوق في نسب النجاح ومعدلات الدرجات خلال الأعوام الأخيرة أثار تساؤلات جدية حول مدى صدق هذه النتائج وعما إذا كانت تعكس فعليًا مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

تعاني وزارة التربية والتعليم من غياب آليات فعالة لتحليل نتائج الاختبارات بشكل منهجي، مما يُضعف قدرتها على رصد الظواهر غير الطبيعية، مثل تضخم الدرجات، وفهم أبعادها وأسبابها.

ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تعكس نتائج اختبارات الثانوية العامة في اليمن مستوى التحصيل الحقيقي للطلبة في ظل مؤشرات تضخم الدرجات؟

**أسئلة البحث:**

1- ما المتوسطات الحسابية ونسب النجاح لنتائج اختبارات الثانوية العامة للعامين الدراسيين 2020 – 2021 و 2021 – 2022؟

2 – ما نسبة الطلبة الحاصلين على معدل 90% فأعلى في كل عام للعامين الدراسين 2020 - 2022؟

3- هل تظهر مؤشرات على وجود تضخم الدرجات خلال هذين العامين؟

4- ما أبرز الحلول المقترحة للحد من ظاهرة تضخم الدرجات في اختبارات الثانوية العامة؟

**أهمية البحث:** تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

1- تسليط الضوء على واقع نتائج اختبارات الثانوية العامة وتحليلها بشكل علمي.

2- توفير بيانات تحليلية لصنّاع القرار في وزارة التربية والتعليم لدعم قرارات تطوير نظام التقييم.
3- إبراز مظاهر الخلل في نظام الاختبارات وكشف أبعاد ظاهرة تضخم الدرجات.
4- تقديم حلول علمية قابلة للتطبيق لتحسين موثوقية نظام التقويم في مرحلة التعليم الثانوي.
5- الإسهام في رفع وعي المجتمع التعليمي بخطورة تضخم الدرجات على التعليم الجامعي وسوق العمل.

**أهدف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

1- تحليل نتائج اختبارات الثانوية العامة للكشف في الجمهورية اليمنية للأعوام (2020 – 2022).
2- الكشف عن مدى انتشار ظاهرة تضخم الدرجات.
3- تحديد العوامل المحتملة التي تسهم في تضخم الدرجات.
4- اقتراح حلول علمية قابلة للتطبيق لضبط نظام التقييم وتحسين مصداقية النتائج.

**حدود البحث:**

**الحدود الموضوعية:** تقتصر على تحليل ظاهرة تضخم الدرجات في اختبارات الثانوية العامة.
**الحدود المكانية:** محافظات (عدن، لحج، أبين، الضالع، شبوة، حضرموت - الساحل والوادي، المهرة، سقطرى).
**الحدود البشرية:** طلبة القسم العلمي المتقدمون لاختبارات الثانوية العامة في المحافظات المحددة.
**الحدود الزمانية:** الأعوام الدراسية (2021- 2020) و(2021 - 2022).

**مصطلحات البحث:**

تحليل النتائج: عرفها (العيدروس،2010): بأنها القيام بعدد من الإجراءات التنظيمية والمعالجات الإحصائية لنتائج الامتحانات بهدف إعطاء وصف بياني وكمي لتلك النتائج الإحصائية لكي بسهل تفسيرها، والتعرف على مكامن القوة والضعف فيها بغرض التقويم الذي هو طريق الإصلاح والتحسين والتطوير.
الاختبارات الوزارية: الامتحانات الرسمية التي تُجرى في نهاية المرحلة الثانوية لتقييم مستوى الطلبة الأكاديمي، ويعتمد عليها في القبول الجامعي.
أما في اللائحة العامة للامتحانات فقد عُرفت بأنها: عملية تقويمية تنظمها الوزارة، ومكاتبها بالمحافظات لطلبة الصفوف النهائية في المراحل التعليمية - الأساسية والثانوية العامة.
(اللائحة العامة للامتحانات،2001)
تضخم الدرجات: ظاهرة ارتفاع غير مبرر في درجات الطلبة، بحيث تكون الدرجات أعلى من مستوى تحصيلهم الحقيقي.
التحصيل الدراسي: مستوى معرفة وفّهم الطالب للمقررات الدراسية كما يظهر في نتائج الاختبارات.
الانحراف المعياري: مقياس إحصائي يعبّر عن مدى تشتت أو تباين درجات الطلبة حول المتوسط الحسابي.

**الإطار النظري والدراسات السابقة:**

**أولاً: الإطار النظري:**

**1- مفهوم التقويم التربوي:** عملية منهجية منظمة تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات عن جميع عناصر العملية التعليمية من أهداف ومحتوى وأساليب ووسائل ونتائج، بغرض إصدار أحكام علمية موضوعية تسهم في تحسين التعليم وتطويره واتخاذ القرارات المناسبة. (عبيدات، ذوقان، وآخرون،2003). ويمتاز التقويم التربوي بالاستمرارية والشمولية، فلا يقتصر على إصدار حكم فقط، بل يتعدى ذلك إلى تقديم تغذية راجعة تساعد في تعديل الممارسات وتصحيح مسار العملية التعليمية.

**2- الاختبارات الوزارية:**

**1.2- مفهوم الاختبارات الوزارية:**

الاختبارات الوزارية هي الاختبارات التي تتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف المباشر على وضعها وتنفيذها وتصحيحها وإعلان نتائجها، وهي غالبًا تُعقد في نهاية مرحلة تعليمية حاسمة مثل المرحلة الثانوية العامة. وتُعد هذه الاختبارات أداة معيارية تهدف إلى قياس مدى تحقق الأهداف التربوية الوطنية بصورة موحدة، بما يضمن العدالة والشفافية بين جميع الطلبة بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوضاع مدارسهم (الزعبي، 2015).
وقد أشار Linn & Miller (2019) إلى أن الاختبارات الوطنية أو المركزية تمثل مرآة لمدى نجاح النظام التعليمي في تحقيق مخرجاته، كما تُعتبر أساسًا لاتخاذ قرارات حاسمة في مسارات الطلبة التعليمية والمهنية.

**2.2-أهداف الاختبارات الوزارية:**

- تقويم التحصيل الدراسي: تحديد مستوى تمكن الطلبة من المعارف والمهارات الواردة في المناهج الدراسية.
- العدالة وتكافؤ الفرص: جميع الطلبة يخضعون لاختبار موحد تحت إشراف مركزي، مما يعزز مبدأ المساواة.
- الانتقال التعليمي: تمثل شرطًا أساسًا للانتقال إلى التعليم الجامعي أو الالتحاق بالتعليم الفني والمهني.
- التغذية الراجعة: تقدم بيانات إحصائية شاملة يمكن الاستفادة منها في تطوير المناهج وتحسين طرائق التدريس.
- التوجيه التربوي: تسهم نتائجها في توجيه الطلبة نحو التخصصات المناسبة لقدراتهم.

**3.2- أهمية الاختبارات الوزارية:**

- أداة للتقويم الشامل: تساعد في الحكم على مدى تحقق الأهداف التربوية في المناهج الدراسية.

- معيار للانتقال: تُعدّ الأساس لاعتماد نتائج الطلبة في الانتقال إلى مرحلة تعليمية أعلى، خصوصًا القبول الجامعي.
- تعزيز العدالة: بما أنها مركزية، فإنها تضمن نوعًا من المساواة بين جميع الطلبة، حيث يخضعون لنفس المعايير والأسئلة.
- تغذية راجعة لصنّاع القرار: توضح مستوى جودة التعليم وتكشف عن جوانب القوة والضعف في العملية التعليمية.

**4.2- خصائص الاختبارات الوزارية:**

- الموضوعية: حيث تُبنى وفق مواصفات ومعايير معتمدة من لجان مختصة.
- الشمولية: تغطي المقررات الدراسية بشكل متوازن بما يعكس الأهداف العامة للمناهج.
- المركزية: تُدار من قبل وزارة التربية والتعليم، الأمر الذي يمنحها طابعًا رسميًا وموحدًا.
- المصداقية والاعتراف: نتائجها معتمدة في قرارات القبول الجامعي والتوظيف.
- الاستمرارية: تُعقد بصورة سنوية منتظمة، ما يوفر بيانات تراكمية قابلة للمقارنة.

**5.2- التحديات المرتبطة بالاختبارات الوزارية:**

- التركيز على الحفظ والاستظهار أكثر من قياس مهارات التفكير العليا (التحليل، النقد، الإبداع).
- الضغط النفسي الذي يعانيه الطلبة وأسرهم بسبب الارتباط المصيري لهذه الاختبارات بمستقبلهم الجامعي والمهني.
- احتمال تضخم الدرجات في بعض الحالات نتيجة عوامل تتعلق بسهولة الاختبارات أو غياب المعايير الدقيقة
- محدودية شمولها للجوانب الوجدانية والمهارية، حيث تركز غالبًا على الجانب المعرفي.
-الفجوة بين الاختبارات والمناهج الدراسية، إذ قد لا تُقيس الاختبارات جميع الأهداف التربوية بشكل متوازن (حسن، 2018).

**3- تضخم الدرجات:** يشكل تضخم الدرجات مشكلة تربوية خطيرة، لأنه يضعف من مصداقية الشهادات، ويؤثر على عدالة قرارات القبول الجامعي وسوق العمل، ويحد من القدرة على تقييم جودة التعليم بشكل موضوعي. (OECD, 2020).

**3.1- أسباب تضخم الدرجات:**

- سهولة الاختبارات التي تعتمد على الحفظ والاستظهار أكثر من مهارات التفكير العليا.
- ضعف معايير التصحيح أو اختلاف المعايير بين المصححين.
-الضغوط المجتمعية والسياسية على المدارس والمعلمين لرفع نسب النجاح.
- التنافس على المراكز الجامعية الذي يدفع بعض المؤسسات التعليمية إلى رفع الدرجات اصطناعيًا لضمان قبول طلبتها. (O'Grady, 2019).

**3.2- مظاهر تضخم الدرجات:**

- ارتفاع متوسط الدرجات العامة دون زيادة مقابلة في الأداء الأكاديمي الفعلي.
- ازدياد عدد الطلبة الحاصلين على تقديرات عالية جدًا بشكل غير متناسب مع صعوبة الاختبارات.
- تفاوت النتائج بين الاختبارات المدرسية والاختبارات الوطنية أو المعيارية.(OECD. 2020)

**3.3- آثار تضخم الدرجات:**

- فقدان مصداقية الشهادات كأداة موضوعية للتمييز بين مستويات الطلبة.
- ضعف قرارات القبول الجامعي والتوظيف بسبب عدم مطابقة الدرجات لمستوى الكفاءة الفعلي.
- تأثير سلبي على الطلبة أنفسهم إذ يقل شعورهم بالتحدي والرغبة في التحصيل الجاد.
- فجوة بين مخرجات الثانوية العامة ومتطلبات التعليم الجامعي.
- خلل في عملية المفاضلة للمنح والبعثات الجامعية.
- فقدان الثقة بمخرجات التعليم العام.

(Bachan, 2017; O'Grady, 2019)

**4.3- علاقة تضخم الدرجات بجودة التعليم:**

تشير الدراسات (Koretz & Berends, 2001) إلى أن تضخم الدرجات يؤدي إلى ما يسمى الانتقال الكاذب للمستويات الأعلى، حيث يحصل الطلبة على درجات مرتفعة تمكنهم من دخول الجامعات، لكنهم يواجهون صعوبات في مواكبة متطلبات التعليم العالي لعدم امتلاكهم المهارات الأساسية.

**ثانيًا: الدراسات السابقة:**

دراسة العجمي ( 2025): هدفت إلى الكشف عن أسباب ظاهرة تضخم الدرجات وآثارها على جودة التعليم من وجهة نظر القيادات المدرسية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت. أظهرت النتائج أن أبرز أسباب التضخم تشمل التساهل في التقييم، الضغوط الاجتماعية، وعدم وضوح معايير التقييم. كما تبين أن للتضخم تأثيرًا سلبيًا على جودة التعليم، حيث يؤدي إلى تقليل مصداقية الشهادات التعليمية. أوصت الدراسة بضرورة وضع معايير تقييم واضحة وتدريب المعلمين على أساليب التقييم الموضوعية.

- دراسة ظاظا (2022)هدفت إلى فحص معدل التضخم في نتائج امتحان الثانوية العامة في الأردن خلال الفترة من 2015 إلى 2020، باستخدام الأرقام القياسية لمقارنة الدرجات بين الأعوام. أظهرت النتائج ارتفاعًا ملحوظًا في الدرجات، خاصة في العامين 2019 و2020، مما أثار جدلًا واسعًا حول أسباب هذا الارتفاع وعواقبه. أوصت الدراسة بضرورة دراسة أسباب التضخم واتخاذ إجراءات لضمان عدالة التقييم في امتحانات الثانوية العامة.

- دراسة O'Grady (2019) هدفت إلى استكشاف أسباب ونتائج تضخم الدرجات في التعليم العالي، مع التركيز على العلاقة بين سياسات التقييم والضغط الاجتماعي على الجامعات والمعلمين. استخدمت الدراسة بيانات كمية ونوعية حول درجات الطلاب في عدة مؤسسات تعليمية، وطبقت تحليلًا إحصائيًا لقياس مدى ارتفاع الدرجات على مدى السنوات الأخيرة.

أظهرت النتائج أن تضخم الدرجات أصبح ظاهرة متزايدة تؤثر على مصداقية الشهادات الأكاديمية، حيث يحصل عدد متزايد من الطلاب على تقديرات مرتفعة جدًا دون أن يعكس ذلك تحسنًا حقيقيًا في قدراتهم أو تحصيلهم العلمي. وأوضحت الدراسة أن أسباب التضخم تشمل: طبيعة الاختبارات التي تركز على الحفظ بدل التفكير التحليلي، اختلاف معايير التصحيح بين الجامعات والمراكز التعليمية، الضغوط الاجتماعية والسياسية لرفع نسب النجاح. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم التقييم الجامعي، وتوحيد معايير التصحيح، واعتماد أدوات قياس متعددة لمهارات الطلاب لضمان عدالة التقييم ومصداقية النتائج.

- دراسة Bachan (2017) هدفت إلى تحليل ظاهرة تضخم الدرجات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، وبيان تأثيرها على مصداقية الشهادات الأكاديمية وجودة التعليم. استخدمت الدراسة بيانات إحصائية شاملة تتعلق بالدرجات الممنوحة على مدى عدة سنوات، وطبقت أساليب تحليلية لمقارنة الأداء الفعلي للطلبة مع الدرجات المعلنة. أظهرت النتائج أن هناك ارتفاعًا مستمرًا وغير مبرر في متوسطات الدرجات، حيث حصل عدد متزايد من الطلاب على تقديرات عالية جدًا، دون أن يقابل ذلك تحسن في مستوى التحصيل الفعلي. وأشارت الدراسة إلى أن أسباب التضخم متعددة، تشمل طبيعة الاختبارات، معايير التصحيح، والضغوط الاجتماعية والسياسية على المؤسسات التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة سياسات التقييم والاعتماد على أدوات قياس متعددة لضمان مصداقية الدرجات، ورفع كفاءة نظم التقييم في الجامعات. كما شددت على أهمية تدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب التقييم الموضوعية لضمان العدالة بين الطلاب.

- دراسة القاصي (2003) هدفت إلى تحليل نتائج طالبات الثانوية العامة في منطقتي الرياض والمدينة المنورة خلال العام الدراسي 1422–1423هـ، بهدف الكشف عن مدى ارتفاع الدرجات وتضخمها. أظهرت النتائج ارتفاعًا ملحوظًا في الدرجات، خاصة في المدارس الأهلية مقارنة بالمدارس الحكومية. كما تبين أن الاختبارات التي تعدها المعلمات كانت المصدر الرئيسي لهذا التضخم. أوصت الدراسة بضرورة توحيد معايير التقييم والتصحيح لضمان العدالة والموضوعية في منح الدرجات.

- دراسة العيدروس (2010) هدفت إلى تحليل نتائج امتحانات شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي 2007-2008م في مدارس الوادي والصحراء بمحافظة حضرموت، وتقييم مدى نزاهة وفاعلية العملية الامتحانية في تلك المدارس. اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي لنتائج الطلاب، مع مقارنة الأداء بين مختلف المدارس، إضافة إلى استطلاع آراء المعلمين والمشرفين التربويين حول سير العملية الامتحانية.

أظهرت النتائج تفاوتًا ملحوظًا في تحصيل الطلاب بين المدارس المختلفة، مع وجود بعض المدارس التي سجلت ارتفاعًا في معدلات النجاح بشكل غير مبرر، مما يثير التساؤلات حول مصداقية النتائج. كما أشارت الدراسة إلى أن بعض الضغوط الاجتماعية والمجتمعية قد تؤثر على نزاهة التقييم. على الرغم من سعي الباحثة للحصول على دراسات يمنية تناولت تضخم الدرجات، إلا أنها لم تعثر على دراسات مباشرة في هذا السياق، واقتصر ما توصلت إليه على دراسة تناولت تحليل نتائج الثانوية العامة، وفرت الدراسات السابقة للبحث الحالي أساسًا جيدًا للسير في إجراءاته فاتفق البحث معها في المنهجية والعينة، ولم تبتعد نتائجه كثيرًا عن نتائج الدراسات السابقة.

## منهجية البحث:

**منهج البحث:** نظرًا لطبيعة المشكلة وأهداف الدراسة، فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات المتعلقة بنتائج اختبارات الثانوية العامة، ثم معالجتها إحصائيًا، وتحليلها وصفًا وتفسيرًا؛ للكشف عن مؤشرات تضخم الدرجات. وقد تم اختيار هذا المنهج لكونه الأنسب في الدراسات التربوية التي تتناول تحليل نتائج كمية، بعيدًا عن التدخل في المتغيرات أو التحكم فيها.

**مجتمع البحث وعينته:** يتكون مجتمع البحث من جميع طلبة الثانوية العامة (القسم العلمي) في الجمهورية اليمنية الذين تقدموا لاختبارات الثانوية العامة للأعوام الدراسية: (2020- 2021)، (2021- 2022).

وذلك وفق سجلات وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للاختبارات.

**عينة البحث:** شملت العينة جميع الطلبة في القسم العلمي الذين تقدموا للاختبارات بالمحافظات: عدن، لحج، **أبين**، الضالع، **شبوة**، حضرموت (الساحل، الوادي)، المهرة، سقطرى، حيث بلغ عدد الطلبة المتقدمين للاختبارات للعام الدراسي 2020- 2021 حوالي 42,712 طالبًا وطالبة، وعدد الطلبة المتقدمين للاختبارات للعام الدراسي 2021 – 2022حوالي 42,555 طالبًا وطالبة.

وقد تم اختيار هذه المحافظات لتمثل تنوعًا جغرافيًا واجتماعيًا يتيح دراسة الفروق بين النتائج تبعًا للموقع الجغرافي.

**أدوات البحث:** اعتمدت الباحثة على: قاعدة بيانات نتائج امتحانات الثانوية العامة للأعوام (2020- 2021)، (2021- 2022) والموجودة لدى الإدارة العامة للاختبارات – وزارة التربية والتعليم/عدن.

**أساليب جمع البيانات:** الحصول على البيانات الرسمية من وزارة التربية والتعليم، تنظيمها في جداول حسب العام الدراسي والمحافظة، تقسيم النتائج وفق فئات الدرجات لقياس مؤشرات التضخم.

**المعالجات الإحصائية:** تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البحث، وذلك من خلال برنامج SPSS، وتشمل المتوسط الحسابي: لقياس مستوى الدرجات العام، والانحراف المعياري: للتعرف على مدى تشتت الدرجات حول المتوسط، والنسب المئوية لتوضيح مدى انتشار ظاهرة التضخم.

## متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ظاهرة تضخم الدرجات في نتائج اختبارات الثانوية العامة.

المتغير التابع: الأسباب والحلول المقترحة.

**الصدق والثبات:**

تحقّق من خلال الاعتماد على بيانات رسمية صادرة من وزارة التربية والتعليم، وهي بيانات موثوقة.

**عرض النتائج ومناقشتها:** للإجابة عن سؤال البحث الرئيس تمت الإجابة عن الأسئلة الفرعية:

**النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:** ما المتوسطات الحسابية ونسب النجاح لنتائج اختبارات الثانوية العامة للعامين الدراسيين 2020 – 2021 و2021 – 2022؟

للإجابة على هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب معدلات النجاح.

الجدول رقم (1) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمعدلات النجاح لدرجات الاختبارات للعامين الدراسيين.

جدول (1)

| المحافظة | العام الدراسي 2020 - 2021 | | | | العام الدراسي 2021 - 2022 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الطلبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة النجاح% | عدد الطلبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة النجاح% |
| عدن | 8274 | 87.8 | 3.0 | 88.3 | 8794 | 85.5 | 10.56 | 97.0 |
| أبين | 3895 | 82.1 | 2.85 | 91.7 | 3330 | 81.28 | 12.07 | 94.0 |
| لحج | 8799 | 82.4 | 4.2 | 94.6 | 8963 | 81.07 | 11.68 | 96.2 |
| شبوة | 4630 | 79.1 | 3.0 | 94.0 | 4389 | 79.90 | 11.13 | 96.4 |
| الضالع | 9745 | 86.1 | 1.24 | 89.7 | 9280 | 81.3 | 13.80 | 93.2 |
| حضرموت الساحل | 3830 | 84.1 | 7.3 | 96.4 | 3956 | 79.82 | 11.24 | 97.1 |
| حضرموت الوادي | 2716 | 85.3 | 5.9 | 96.3 | 2880 | 81.49 | 10.08 | 98.6 |
| المهرة | 467 | 79.4 | 6.2 | 93.4 | 553 | 81.49 | 10.08 | 91.5 |
| سقطرى | 356 | 81.5 | 3.4 | 96.1 | 410 | 80.43 | 9.11 | 98.3 |
| المجموع | 42,712 | 83.09 | 37.09 | 93.4 | 42,555 | 81.36 | 19.8 | 95.8 |

الجدول رقم (1) أظهرت نتائج العام الدراسي 2020 – 2021 أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجات الطلبة (83.09)، والانحراف المعياري (37.09)، وبلغت نسب معدلات النجاح (83.1%). وأظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي تحقق في محافظة عدن (87.8)، تليها الضالع (86.1) وحضرموت الوادي (85.3) في حين حصلت شبوة على (79.1) والمهرة (79.4) أدنى متوسط حسابي بين المحافظات. أما نسب معدلات النجاح، فقد كانت أعلى في حضرموت الساحل (96.4%)، وحضرموت الوادي (96.3%)، وسقطرى (96.1%). وفيما يتعلق بالانحراف المعياري، لوحظ أن حضرموت الساحل (7.3) والمهرة (6.2) سجلا أعلى تفاوت في درجات الطلاب مقارنة ببقية المحافظات، بينما كان الانحراف المعياري الأدنى في الضالع (1.24).

وحيث أظهرت نتائج العام الدراسي 2021 – 2022 أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجات الطلبة (81.36)، والانحراف المعياري (19.8)، وبلغت نسب معدلات النجاح (95.8%). وأظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي تحقق في محافظة عدن (85.5)، تليها أبين (81.28) ولحج (81.07) في حين حصلت حضرموت الساحل على (79.82) وشبوة (79.90) أدنى متوسط حسابي بين المحافظات. أما نسب معدلات النجاح، فقد كانت أعلى في حضرموت الوادي (98.6%)، وسقطرى (98.3%)، وحضرموت الساحل (97.1%)، وفيما بخص الانحراف المعياري، تبّين أن محافظتي الضالع (13.80) وأبين (12.07) حصلتا على أعلى تفاوت في درجات الطلاب مقارنة ببقية المحافظات، بينما كان الانحراف المعياري الأدنى في سقطرى (9.11).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:** ما نسبة الطلبة الحاصلين على معدل 90% فأعلى في كل عام؟ للعامين الدراسين 2020 – 2022؟

للإجابة على هذا السؤال تم إيجاد النسب المئوية لدرجات الطلبة الحاصلين على درجة 90% فأعلى لكل عام دراسي، وتم تصنيف درجات الطلبة إلى أربع تقديرات (100- 90) ممتاز، (89-80) جيد جدًا، (79- 70) جيد، (69 - 50) مقبول. الجدول رقم (2) يوضح النسب المئوية لطلبة الحاصلين على 90% فأعلى.

جدول رقم (2)

| المحافظة | العام الدراسي 2020 - 2021 | العام الدراسي 2021 - 2022 |
|---|---|---|
| | نسبة الحاصلين على 90% فأعلى | نسبة الحاصلين على 90% فأعلى |
| عدن | 38.9 | 40.1 |
| أبين | 19.7 | 23.9 |
| لحج | 19.2 | 23.0 |
| شبوة | 12.6 | 18.0 |
| الضالع | 34.6 | 32.3 |
| حضرموت الساحل | 29.8 | 23.1 |

| | | |
|---|---|---|
| حضرموت الوادي | 30.6 | 24.1 |
| المهرة | 17.8 | 10.3 |
| سقطرى | 8.4 | 13.1 |
| المجموع | 23.5 | 23.1 |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (2) للعام الدراسي 2020 - 2021أن النسبة المئوية الكلية لدرجات الطلبة الحاصلين على 90% فأعلى (23.5)، وقد حصل طلبة محافظة عدن أعلى نسبة (38.9%)، تلتها الضالع (34.6%) وحضرموت الوادي (30.6%).
واظهرت النتائج في العام الدراسي 2021 - 2022أن النسبة المئوية الكلية لدرجات الطلبة الحاصلين على 90% فأعلى، فقد حصل طلبة محافظة عدن أعلى نسبة (40.1%)، تلتها الضالع (32.3%) وحضرموت الوادي (24.1%).

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:** هل تظهر مؤشرات على وجود تضخم الدرجات خلال هذين العامين؟

للإجابة على هذا السؤال تم إيجاد مؤشرات تضخم الدرجات من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ونسب معدلات النجاح والنسب المئوية لطلبة الحاصلين على 90%، الجدول رقم (3) يوضح مقارنة متوسطات درجات الطلبة في المحافظات ونسب معدلات النجاح والنسب المئوية لطلبة الحاصلين على 90% فأعلى.

جدول (3)

| العام الدراسي | عدد الطلبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة النجاح % | نسبة الحاصلين على 90 % فأعلى |
|---|---|---|---|---|---|
| 2021-2020 | 42,712 | 83.09 | 37.09 | 93.4 | 23.5 |
| 2022- 2021 | 42,555 | 81.36 | 19.8 | 95.8 | 23.1 |
| الفرق | | 1.73- | 17.29+ | 2.4+ | 0.4 - |

أظهرت نتائج المقارنة في الجدول رقم (3) بين العامين وجود مؤشرات واضحة على استمرار تضخم الدرجات، وإن كانت بدرجات متفاوتة. فقد تراجع المتوسط الحسابي قليلًا من (83.09) إلى (81.36) بانخفاض قدره (1.73) درجة، لكنه لا يزال مرتفعًا مقارنة بالمستوى الطبيعي المتوقع (75-70)، مما يدل على أن التضخم في الدرجات ما يزال قائمًا بقوة. كما ارتفع الانحراف المعياري بشكل كبير من (19.8) إلى (37.09)، وهو ما يعكس تشتتًا واسعًا في الدرجات وتباينًا أكبر بين الطلاب مقارنة بالعام السابق الذي اتسم بتجانس أكبر في النتائج. وفي جانب آخر، ارتفعت نسبة النجاح من (93.4%) إلى (95.8%)، الأمر الذي يشير إلى أن النجاح أصبح شبه مضمون لأغلب الطلاب، حتى مع وجود فروق واسعة في التوزيع. أما نسبة الحاصلين على 90% وما فوق فقد بقيت شبه مستقرة (23.5% مقابل 23.1%)، وهو ما يعكس استمرار التضخم في فئة المتفوقين، رغم انخفاض المتوسط قليلًا، إلا أن نسبة النجاح ونسبة المتفوقين بقيت مرتفعة جدًا، وهو ما يعكس أن التضخم في الدرجات لا يزال موجودًا.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:** ما أبرز الحلول المقترحة للحد من ظاهرة تضخم الدرجات في اختبارات الثانوية العامة؟

استنادًا إلى نتائج البحث والدراسات السابقة، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول لمعالجة ظاهرة تضخم الدرجات:

- تحسين إعداد وصياغة الاختبارات.
- مراعاة شمولية الأهداف التربوية وتنوع مستويات التفكير (المعرفة، الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقويم).
- مراجعة الأسئلة من قِبل لجان علمية متخصصة قبل اعتمادها.
- تنويع أدوات التقويم.
- عدم الاعتماد على الاختبار النهائي فقط، بل إدخال أعمال فصلية، مشروعات، تقييم شفوي، اختبارات قصيرة.
- تعزيز مفهوم التقويم المستمر بدلًا من الاعتماد على قياس وحيد.
- ضبط جودة التصحيح والرصد.
- إعداد أدلة تصحيح تفصيلية موحدة.
- تشكيل لجان مراجعة مستقلة للتأكد من دقة الرصد.
- استخدام برامج إلكترونية لتقليل الأخطاء البشرية.
- تشديد الرقابة على سير الامتحانات.
- زيادة إشراف اللجان المركزية في المحافظات.
- تفعيل الرقابة الإلكترونية والزيارات الميدانية المفاجئة.
- تقليل الاعتماد المطلق على معدل الثانوية العامة.
- تطوير قدرات المعلمين والمشرفين التربويين.
- تنفيذ برامج تدريبية في مجال القياس والتقويم.
- نشر ثقافة التقييم البنّاء الذي يركز على مهارات التفكير وليس الحفظ فقط.
- دراسة أنظمة التقويم المتعددة (مثل النظام البريطاني أو الكندي) وتكييفها بما يتناسب مع البيئة التعليمية في اليمن
- الاستفادة من التجارب الدولية في مكافحة تضخم الدرجات، خاصة في الدول التي اعتمدت أنظمة تقويم متعددة المصادر.

**مناقشة النتائج:**

1- مناقشة نتائج السؤال الأول: تشير نتائج العام الدراسي 2020- 2021إلى أن متوسط درجات الطلاب في جميع المحافظات مرتفع نسبيًا، حيث يتراوح بين 79.1 و87.8، وهو مستوى أعلى من المتوقع عادةً لاختبارات الثانوية العامة. كما لوحظت نسبة نجاح مرتفعة جدًا في معظم المحافظات، حيث تتجاوز 90%، باستثناء عدن والضالع بدرجة قليلة، مع تسجيل حضرموت الساحل لأعلى نسبة نجاح تصل إلى 96.4 بالإضافة إلى ذلك، أما الانحراف المعياري فقد كان منخفضًا نسبيًا في بعض المحافظات مثل الضالع 1.24، مما يدل على تقارب درجات معظم الطلبة حول المتوسط، ويُعد هذا مؤشرًا آخر على ظاهرة تضخم الدرجات.

هذه النتيجة تتسق مع ما أشار إليه Bachan (2017) في دراسته حول تضخم الدرجات في التعليم الثانوي والجامعي، حيث أكد أن ارتفاع نسب المعدلات بصورة متكررة يؤدي إلى فقدان الشهادات قيمتها التنافسية ويجعلها أقل قدرة على التمييز بين مستويات الطلبة الفعلية. وهو ما قد ينعكس أيضًا على واقع التعليم الجامعي في اليمن إذا استمرت معدلات النجاح المرتفعة بهذا الشكل.

في المقابل، أشارت دراسة O'Grady (2022) إلى أن التضخم في الدرجات ليس مشكلة محلية فقط، بل ظاهرة عالمية تتأثر بالضغوط الاجتماعية والسياسية لجعل التعليم أكثر شمولًا ورفع نسب النجاح. وبذلك يمكن القول إن ما تظهره نتائج هذا البحث حول المحافظات اليمنية يتوافق مع الاتجاه العالمي، لكنه يتخذ شكلًا أكثر حدة نتيجة لخصوصية النظام التعليمي وظروفه.

تشير نتائج تحليل البيانات للعام الدراسي2021- 2022إلى أن المتوسط الحسابي للدرجات مرتفع نسبيًا في جميع المحافظات، حيث سجلت عدن أعلى متوسط (85.5) بما يعكس تحصيلًا متميزًا، في حين جاءت حضرموت الساحل (79.82) وشبوة (79.90) في أدنى المستويات، لكنها ما تزال قريبة من درجة الارتفاع، بينما بلغ المتوسط العام ( 81.36) وهو مؤشر على ارتفاع الأداء الكلي للطلبة. أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري، فقد أظهرت سقطرى أقل تباين (9.11) مما يعني تقارب مستويات الطلبة فيها، في حين سجلت الضالع أعلى تباين (13.80) مما يعكس تفاوتًا ملحوظًا بين مستويات الطلبة، وبالنسبة لنسب معدلات النجاح، فقد تصدرت حضرموت الوادي (98.6%) وسقطرى (98.3%) بنجاح شبه كامل، بينما سجلت المهرة النسبة الأقل (91.5%) رغم كونها مرتفعة، وبلغ المتوسط العام (95.8%) وهو ما يشير إلى تضخم واضح في نسب معدلات النجاح.

أظهرت نتائج البحث الحالي أن المتوسط الحسابي العام للدرجات مرتفع (81.36) وأن نسبة النجاح (95.8%) كما أن الارتفاع المبالغ فيه في متوسط الدرجات غالبًا ما يرتبط بالعوامل الاجتماعية والانفعالية وليس بالتحصيل العلمي الفعلي، وهو ما يتفق مع نتائج هذا البحث التي أظهر أن بعض المحافظات لديها متوسطات عالية جدًا مع انحراف معياري منخفض، ما يشير إلى تجانس مفرط في الدرجات.

2- مناقشة نتائج السؤال الثاني: تشير النتائج للعام الدراسي 2020 - 2021إن نسبة الطلبة الحاصلين على 90% فأعلى مرتفعة، حيث بلغت في محافظة عدن 38.9% وفي الضالع 34.6% مما يشير إلى ارتفاع مفرط في درجات الطلبة المتفوقين. كما أوضحت دراسة ظاظا (2019) أن التضخم في الدرجات يعود في كثير من الأحيان إلى سهولة الامتحانات واعتماد أساليب تقويم غير صارمة، وهو ما قد يفسر ارتفاع المعدلات في المحافظات اليمنية، وكذلك بينت دراسة العجمي (2020) أن التضخم في الدرجات يؤدي إلى صعوبة تمييز الطلبة المتميزين أكاديميًا عن غيرهم، وهو ما يتضح مع نتائج هذا البحث حيث حقق ما يقارب ربع الطلبة معدلات فوق 90%، وهو رقم مرتفع مقارنة بالمستويات الطبيعية. أما دراسة القاضي (2021) فقد ركز على الآثار السلبية لظاهرة تضخم الدرجات على القبول الجامعي وسوق العمل، مبينًا أن الجامعات تواجه صعوبة في الاعتماد على الدرجات كمعيار موضوعي للقبول والفرز.

وأشارت نتائج تحليل البيانات للعام الدراسي 2021- 2022 أن نسبة الحاصلين على 90 %فأعلى جاءت مرتفعة جدًا في عدن (40.1%)، بينما انخفضت في المهرة (10.3%) وسقطرى (13.1%)، وبلغ المتوسط العام (23.1%) أي أن ربع الطلبة تقريبًا يحققون درجات امتياز، وهو ما يعد مؤشرًا إضافيًا على تضخم الدرجات. بالإضافة إلى ذلك، وكذلك أن ارتفاع نسبة الطلبة الحاصلين على 90% فأعلى يعد مؤشرًا قويًا لتضخم الدرجات. مع بلوغ نسبة الحاصلين على 90% فأعلى حوالي (23.1%)، وهو ما يعكس وجود تضخم واضح في الدرجات. تفق نتائج هذا البحث مع الدراسات السابقة في عدة نقاط مهمة. فقد أشارت الدراسات إلى أن التضخم في الدرجات يؤدي إلى فقدان مصداقية الاختبارات ويجعل المقارنة بين الطلبة صعبة، خاصة عند وجود اختلافات كبيرة في الانحراف المعياري، وهو ما ينسجم مع نتائج هذا البحث حول تفاوت الانحراف المعياري بين المحافظات.

3- مناقشة نتائج السؤال الثالث: تشير نتائج المقارنة بين العامين 2021-2020/ 2022 -2021 إلى استمرار ظاهرة تضخم الدرجات رغم بعض الفروق البسيطة بين العامين. فقد بيّن الانخفاض الطفيف في المتوسط الحسابي (من83.09 إلى 81.36) أن الدرجات لا تزال مرتفعة جدًا مقارنة بالمستوى الطبيعي المتوقع، وهو ما يتفق مع ما أوضحته الدراسات التي أكدت أن الارتفاع المبالغ فيه في متوسطات الدرجات غالبًا ما يرتبط بعوامل اجتماعية وانفعالية أكثر من كونه انعكاسًا للتحصيل العلمي الفعلي.

أما الزيادة الكبيرة في الانحراف المعياري (من 19.8 إلى 37.09) فهي مؤشر على تباين واسع في أداء الطلبة وعدم اتساق في آليات التقييم، مما يعكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن التضخم في الدرجات يفقد الاختبارات مصداقيتها ويجعل المقارنة بين الطلبة صعبة، خصوصًا عند وجود فروق كبيرة في توزيع الدرجات بين الفئات أو المحافظات.

وبالنسبة لارتفاع نسبة النجاح (من 93.4% إلى 95.8%) فهذا يعكس استمرار التضخم في صورة جعل النجاح شبه مضمون لأغلب الطلبة، وهو ما ينسجم مع ما ذكر في الدراسات السابقة بأن تضخم الدرجات يظهر بوضوح عندما ترتفع نسب النجاح إلى مستويات غير طبيعية. وأخيرًا، فإن ثبات نسبة الحاصلين على 90% فأكثر (23.5% مقابل 23.1%) يؤكد استمرار التضخم في فئة المتفوقين، وهو ما يعد مؤشرًا إضافيًا على أن النتائج لا تعكس الفروق الواقعية في القدرات.

ارتفاع الانحراف المعياري بشكل كبير في عام 2022 - 2021 يشير إلى أن الفروق بين الطلاب أصبحت أكبر، ربما بسبب اختلاف أساليب التصحيح أو تأثيرات إدارية/اجتماعية بين المحافظات. الفارق بين العامين يُظهر أن التضخم لم ينخفض بشكل ملموس، بل أخذ شكلاً مختلفًا: في العامين، ففي عام 2021- 2020 تضخم مع تجانس أعلى، وفي عام 02022 2021 تضخم مع تباين أكبر في الدرجات.

المتوسط الحسابي المرتفع في كلا العامين (أعلى من 81 درجة) يعكس وجود تضخم واضح في الدرجات، إذ أن المعدلات الطبيعية المتوقعة لاختبارات معيارية عادةً تكون من (75 – 70).

نسبة النجاح المرتفعة جدًا (أكثر من 93% في العامين) تدل على أن الاختبارات لم تعد أداة دقيقة للتمييز بين مستويات الطلبة، بل أصبحت تمنح النجاح شبه الجماعي.

ارتفاع نسبة الحاصلين على 90% فأكثر، يُظهر تضخمًا مباشرًا في فئة المتفوقين، فهذا يوضح أن التضخم في فئة المتفوقين مستمر ومستقر رغم التغيرات الأخرى. وهو أمر غير منطقي تربويًا إذا قورن بالمعايير العالمية.

وتعزو الباحثة أن الارتفاع المبالغ في الدرجات يرتبط أحيانًا بالعوامل الاجتماعية والانفعالية أكثر من التحصيل الفعلي. وهذا يتضح في اليمن، حيث النسب المرتفعة جدًا للنجاح والمتفوقين قد تكون مرتبطة باعتبارات غير أكاديمية (مثل التخفيف على الطلبة أو الضغوط المجتمعية).

والفروق بين المحافظات قد تُعزى إلى عوامل مثل: مستوى الإشراف على الامتحانات، الظروف الأمنية والاجتماعية، البنية المدرسية، ومدى التزام اللجان بالمعايير.

4- مناقشة نتائج السؤال الرابع:

تم اقتراح مجموعة من الحلول التي تركز على تحسين إعداد الاختبارات، تنويع أدوات التقويم، ضبط جودة التصحيح، وإدخال معايير إضافية للقبول الجامعي.

النتائج أكدت الحاجة الملحة لإصلاح نظام الاختبارات بما يضمن صدقها وعدالتها. تتوافق هذه الحاجة مع توصيات دراسات عربية وأجنبية عديدة دعت إلى تنويع أدوات التقويم وتطبيق معايير جودة صارمة في التصحيح.

**الاستنتاج:**

1- ارتفاع ملحوظ في متوسط الدرجات ونسب النجاح، في جميع المحافظات المدروسة، وهي نسبة تفوق المعدلات الطبيعية في الأنظمة التعليمية المماثلة.

2- تضاعف نسبة الحاصلين على معدلات مرتفعة (90% فأعلى) بين عامين2021-2020/ 2022 -2021، مما يعكس وجود تضخم واضح في الدرجات.

3- خطورة ظاهرة تضخم الدرجات التي تؤدي إلى فقدان الدرجات قيمتها الحقيقية كمؤشر على التحصيل، وتؤثر سلبًا على جودة التعليم الجامعي وسوق العمل.

**التوصيات:**

1- إعادة النظر في آلية إعداد أسئلة الاختبارات، بما يضمن شموليتها وتدرجها في مستويات التفكير.

2- اعتماد أدلة تصحيح موحدة، وتطبيق مراجعة دقيقة للرصد والتصحيح.

3- تنويع أدوات التقويم لتشمل أنشطة عملية، مشروعات، واختبارات قصيرة، وعدم الاقتصار على اختبار نهائي.

4- تشديد الرقابة على اللجان الامتحانية من خلال إشراف ميداني وزيارات مفاجئة.

5- استخدام النظم الإلكترونية في إدارة الامتحانات لتقليل الأخطاء البشرية.

- توصيات للجامعات:

6- عدم الاعتماد الكامل على معدل الثانوية العامة في القبول الجامعي.

7- إدخال اختبارات قدرات أو مقابلات شخصية، خاصة في التخصصات الطبية والهندسية.

8- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لمواءمة المخرجات مع متطلبات التعليم الجامعي.

**المقترحات:**

1- إجراء المزيد من الدراسات حول أثر تضخم الدرجات في الثانوية العامة على التحصيل الجامعي.

2- إجراء دراسات مقارنة نتائج الثانوية العامة بين التعليم الحكومي والخاص.

3- إجراء دراسات أثر استخدام أدوات تقويم بديلة على صدق النتائج.

4- إجراء دراسات مشابهة تغطي أقسامًا أخرى (القسم الأدبي).

**المراجع:**

1- الزبيري، ناصر (2020). تضخم الدرجات في الاختبارات المدرسية: الأسباب والحلول، **المجلة التربوية اليمنية**، المجلد 2(12)، 45 -68.

2- الزعبي، محمد (2015). **القياس والتقويم التربوي**: أسسه وتطبيقاته. عمّان: دار المسيرة.

3- العجمي، منيرة خالد (2025) . ظاهرة تضخم الدرجات: أسبابها وأثرها على جودة التعليم من وجهة نظر القيادات المدرسية في المرحلة الثانوية من مدارس التعليم العام بدولة الكويت. **مجلة العلوم التربوية**، المجلد 1(51)، 1- 20.

4- العيدروس، عبدالله عبد القادر (2010). **تحليل نتيجة امتحان شهادة الثانوية العامة للعام الدراسي2008- 2007م لثانويات الوادي والصحراء- محافظة حضرموت**. ورقة مقدمة إلى ورشة العمل لتقييم العملية الامتحانية في مدارس وادي حضرموت والصحراء /محافظة حضرموت، - 2 -23 2010، سيئون.

5- القاضي، هيفاء (2003): تضخم الدرجات وارتفاعها: دراسة تحليلية لنتائج طالبات الثانوية العامة في منطقتي الرياض والمدينة المنورة للعام الدراسي 1422–1423هـ". **مجلة رسالة الخليج العربي**، 95، 1- 26.
6- حسن، سامي (2018). **مدخل إلى القياس والتقويم التربوي**، القاهرة: دار الفكر العربي.
7- عبيدات، ذوقان وآخرون (2003). أسس البحث العلمي: مفاهيمه وأدواته وأساليبه. عمّان: دار الفكر، 219.
8- ظاظا، حيدرة إبراهيم (2022). معدل التضخم في نتائج امتحان الثانوية العامة في الأردن خلال الأعوام 2015–2020، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، 13(39)، 202 - 207.
9- وزارة التربية والتعليم (2010). اللائحة العامة للتقويم والاختبارات الصادرة بقرار وزاري رقم(796) لسنة 1995م والمعدلة بقرار وزاري رقم (709) لسنة 2001م مع تعديل المسمى الى اللائحة العامة للامتحانات. وزارة التربية والتعليم، صنعاء.
10- Alhumaid, K. (2019). "The effect of grade inflation on academic standards and student motivation." Journal of Education and Learning, 8(5), 1–9.
11 – Allen, M. (2005). Grade inflation, academic standards, and higher education policy Boston: Pearson Education.
Bachan, R. (2017). Grade inflation in UK higher education. Studies in Higher– 12
Education,42(8), 1580–1600
13- Linn, R. L., & Miller, M. D. (2019). Measurement and Assessment in Teaching (12th ed.) Pearson.
14- OECD. (2020). Education at a Glance 2020: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing.
15- O'Grady, A. (2019). Examining the causes and consequences of grade inflation. Assessment in Education: Principles, Policy & Practice, 26(5), 545–560.

# An Analytical Study of Grade Inflation in General Secondary Examination Results in the Republic of Yemen and Proposed Solutions

**Ariba Abdullah Ahmed Nasser Al-Ratil**
Center for Educational Research and Development - Aden

**Abstract:** This study aims to analyze the results of the General Secondary Examinations in the Republic of Yemen for the academic years (2020–2021 and 2021–2022) in order to identify the extent of grade inflation and propose appropriate solutions to address it. The researcher employed the descriptive-analytical method, relying on a database issued by the Ministry of Education containing students' scores across various governorates.

The findings revealed that in the academic year 2020–2021, the mean score was (83.09), with a standard deviation of (37.09), while the pass rate reached (83.1%), and (23.5%) of students achieved an average of 90% or higher. In the academic year 2021–2022, the mean score was (81.36), with a standard deviation of (19.8), the pass rate increased to (95.8%), and (23.1%) of students obtained an average of 90% or above.

These results indicate an abnormal rise in pass rates and high averages, which demonstrates the existence of grade inflation, in addition to discrepancies among governorates reflecting variations in the credibility of exam administration. Based on these findings, the study recommends revising the assessment system and reinforcing evaluation mechanisms to ensure fairness and quality of results.

**Keywords:** General Secondary Education, Grade Inflation, Educational Assessment, Examination System.